عنوان المداخلة:

دور و اهمية المناطق الصناعية في الرقي بالاقتصاد الوطني * حالة الجزائر*

الدكتور رقامي محمد

reggami23.2007@hotmail.fr

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة باجي مختار *عنابة*

الملخص:

يحقق إنشاء المناطق الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المناطق الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير.

كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

ومن جانب آخر فإن انتشار المناطق الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد.

و الجزائر كغيرها من البلدان سعت الى تجسيد مناطق صناعية رغبة منها للوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية و لكن تجسيدها واجهه العديد من التحديات.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، تنمية اقتصادية، الجزائر.

مقدمة:

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا،وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع. وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فأنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والأكفء للموارد والإمكانيات المتاحة. فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية ا

ولأجنبية، لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي.

من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور و أهمية انشاء المناطق الصناعية في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هو واقع الصناعة الجزائرية؟

2- ما هي سياسة الانعاش في مجال الصناعة في الجزائر ؟

3- هل تؤثر المؤسسات المناطق الصناعية على تحقيق التنمية الاقتصادية

4- ما هو واقع المناطق الصناعية في الجزائر ؟

هدف البحث :

1- التعرف واقع و مميزات الصناعة في الجزائر و كذا استراتيجيات الانعاش.

2- معرفة مساهمة المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- التعرض الى واقع المناطق الصناعية في الجزائر.

منهج البحث :

تم استخدام البحث المنهج الوصفى التحليليّ، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها.

خطة البحث:

أولا : واقع الصناعة الجزائرية-

- **مميزات القطاع الصناعي**

ثانيا: سياسة التوطين الصناعي في الجزائر

ثالثا: إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

رابعا: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

01- نشأة المناطق الصناعية

02-تعريف المناطق الصناعية

03-**مراحل إنشاء المناطق الصناعية**

04-دور المناطق الصناعية في التنمية

05-واقع المناطق الصناعية بالجزائ

أولا : واقع الصناعة الجزائرية

سيتم تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات و التحولات التي طرأت على القطاع و المتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت بها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه .فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا ؟

وبما يتسم أداؤه ؟

- **مميزات القطاع الصناعي :** [i]

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 %من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية .غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة .فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي : الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل عند بداية السداسي الأول من عام 2007 إلى 284244 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية . و إنتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686مؤسسة إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات .ولهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة و الذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة .ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والصناعة التقليدية من أجل ترقية هذا القطاع، وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

ولتحديد وتوضيح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقييم دوري) سداسي (لديموغرافيا المؤسسات.

كما وضعت مخططا للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2010كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة و يعول عليه كثيرا في التنمية المحلية.

كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني.

ثانيا: سياسة التوطين الصناعي في الجزائر[ii]

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة ، لإقامة صناعة أو صناعات معينة أي اختيار المواقع و البيئات المناسبة ، اقتصاديا و اجتماعيا و جغرافيا و سياسيا إقامة المشروعات الصناعية و توزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بفرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة و محددة مسبقا ، و لتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة ، تعين المناطق التي ترغب في تنميتها و أحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفراد أو جماعات أو هيئات (خاصة أو عامة). وفيما يلي **السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر خلال السبعينيات .**

- سياسة المناطق الصناعية :

إن سياسة المناطق الصناعية تعتبر من السمات الأساسية للتوطين الصناعي في الجزائر ، و الذي كان الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية الذي نتجت عن عدة فروع بعد إعادة هيكلته ، وهو الأداة الأساسية لهذه السياسة ، و قد وضع المنشور الصادر عن وزارة الأشغال العمومية بتاريخ 30أفريل 1975معايير و شروط إنشاء المناطق الصناعية و مما جاء فيه أن ضرورة إنشاء منطقة صناعية ما ، تبرر على أساس أهمية برنامج التصنيع و ينبغي أن تستقبل هذه المناطق النشاطات الصناعية التي تطرأ لطبيعتها لا تتناسب مع المحيط السكني .

- سياسة الانتشار الجغرافي للصناعة :

و تهدف هذه السياسة على توزيع التوطين الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية الوطنية ، وذلك سعيا

وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي ، و لقد ش رع في تطبيق هذه السياسة مع بداية تطبيق سياسة البرامج الخاصة (1966)، ثم تدعمت بسياسة تنمية و تطوير الصناعات المحلية المبرمجة في المخطط الرباعي الثاني (1977 – 1974)و تهدف في الأساس هذه الصناعات إلى تنمية و تطوير الصناعات الريفية بالاعتماد على المبادرات المحلية و نجد نوعين من هذه السياسة :

- سياسة الصناعات المحلية :

إن تنمية و تطوير هذه الصناعات تعتمد على ما يعرف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة و التي تهدف إلى توسيع قدرات الانجاز الوطني و تنمية الطاقات المحلية و توزيع أحسن للعمل و الكفاح ضد الفوارق الجهوية و تكثيف الشراكة الصناعية .

إلا أن هذه السياسة جاءت متأخرة نسبيا مقارنة بالمشاريع الصناعية الأخرى التي استقرت في المناطق الحضرية و الأقطاب التنموية ، حيث أرجعت إلى المخطط الرباعي الثاني ، حيث أعطت الأولوية في المخطط الثلاثي و الرباعي الأول للصناعات الثقيلة .

ثالثا: إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر [iii]

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية .

أ- التوجهات الإستراتيجية :

إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع . وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية(5):

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

ب-أبعاد إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

تتمثل الإستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

❖ **اختيار الفروع:**

في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية(6):

* البتروكيمياء فرع الأسمدة، والنسيج الكيمياوي، ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
* الصناعات الصيدلانية والبيطرية.
* صناعات الحديد والصلب.
* صناعة الأليمنيوم.
* صناعة البناء.

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل :

* الصناعات الغذائية.
* الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

❖ **على مستوى الانتشار الفضائي:**

يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية

المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجية والبحث ، التكوين والمؤسسة.

رابعا: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية[iv]

06- نشأة المناطق الصناعية :

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف زيادة النشاط التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية الرومانية، ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية بالقرب من مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1271 م، ولحقت منطقة أخرى قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1277 م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في العام 1701 م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خصصها التنموية.

07-تعريف المناطق الصناعية:

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين .وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات .

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي .هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة، بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن تموقع المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبيا خارج المجال الحضري المأهول للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية، ويمكن القول إذن أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير)مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي(المصانع

والمستودعات)...، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية.

08- مراحل إنشاء المناطق الصناعية

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة. ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهى بالتفصيل كما يلي:

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الإستراتيجية لتقييم الأثر البيئي
- **مرحلة التصميم :** وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.
- **مرحلة التشغيل :** تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

4- دور المناطق الصناعية في التنمية:

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؛
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل؛
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير؛
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما؛
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق ؛

- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة ؛
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيد ؛
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة ؛
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.

5- واقع المناطق الصناعية بالجزائر:

<u>في الجانب الاقتصادي:</u>

اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانيةC.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية. E.G.Z.I

*مؤسسة التسيير العقاري. SGI

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات.كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك .أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية(تمرير السكك الحديدية مثلا)فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة أثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي ، وبعد التحول إلى الاقتصاد الرأسماي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطاتها من جديد من خلال ابرام بمسميات مختلفة (تأهيل المناطق مناطق مدمجة...)إلخ .

-مهام المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية فقط.

<u>في الجانب الاجتماعي:</u>

إن المناطق الصناعية في الجزائر لا تراعي الجانب الاجتماعي ولا تنسيق مع الم ؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وظيفتها محدودة كما بينا سابقا.في حين أن الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يساير الخطة الإستراتيجية للدولة مركزيا ومنه انعدام المرافق الضرورية الاجتماعية داخل هذه المناطق. إضافة إلى انعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما إدى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي معاهد التكوين والجامعات. انعدام كلي للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية.

الخاتمة:

الصناعة عملية معقدة وهي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية، فهي بذالك تطورت مع تطور البشرية وزيادة متطلباتها الأساسية، وعلى هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية وجتماعية وحضارية، تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية من هنا عمل الإنسان على توطين الصناعة بالقرب من التجمعات الحضرية التي يقيم فيها إلا أن تطور الوعي بخطورة المخلفات التي تنتجها المؤسسات داخل المناطق مما أدى إلى إعادة النظر في توطين هذه المناطق وفق أسس و معايير محددة ومن السمات الحديثة للتوطين الصناعي ظهرت ما يسمى بالمناطق الصناعية التي عبارة عن رقعة جغرافية محدودة تتجاور فيها أكثر من مؤسسة صناعية، حيث تتسم هذه المناطق بمتطلبات أساسية لقيام المصانع.

قائمة الهوامش:

[i] قوريش نصيرة، ابعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05، ص90.

[ii] http://montada.echoroukonline.com

[iii] عيسات العربـي، بـراهيمي السعيد، مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول:إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص08.

[iv] خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطة الاورومغاربية، مذكرة ماجستير، جامعةفرحات عباس سطيف01، ص 132-133.